

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

كالحدُثة والبُرِّ والقَمَحوتعسّفات الاشتقاقين لا يشهد لها شُبْهَةٌ فضلاً عن حُجَّةٍ . انتهى .

وقال التاج السبكي في شرح المنهاج : ذهب بعضُ الناس إلى إنكار المترادف في اللغة العربية وزعم أن كلَّ ما يُظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباينُ بالصفات كما في الإنسان والبشر فإن الأول موضوع له باعتبار النسيان أو باعتبار أنه يُؤَنَس والثاني باعتبار أنه بادي البشارة .

وكذا الخَنْدَرِيس العُقار فإنَّ الأول باعتبار العتق والثاني باعتبار عَقْر الدَّيْنٍ لشَدَّتها .

وتكلّف لأكثر المترادفات بمثل هذا المقال العجيب .

قال التاج : وقد اختارَ هذا المذهبَ أبو الحسين أحمد بن فارس في كتابه الذي ألّفه في فقه اللغة والعربية وسنن العرب وكلامها ونقله عن شيخه أبي العباس ثعلب .

قال : وهذا الكتابُ كَتَب منه ابن الصلاح نكتاً منها هذه .

وعلقتُ أنا ذلك من خطِّ ابن الصلاح .

انتهى .

قلت : قد رأيتُ نسخةً من هذا الكتاب مقروءةً على المصنف وعليها خطُّه وقد نقلتُ غالبَ ما فيه في هذا الكتاب .

وعبارتُهُ في هذه المسألة : يُسمّى الشيء الواحدُ بالأسماء المختلفة نحو السيف والمُهَنَّد والحُسام .

والذي نقوله في هذا أن الاسم واحدٌ وهو السيفُ وما بعده من الألقاب صفاتٌ ومذهُبنا أن كلَّ صفةٍ منها فمعناها غيرُ معنى الآخرى .

وقد خالف في ذلك قوم فرعموا أنها وإن اختلفت ألفاظُها فإنها ترجع إلى معنى واحد وذلك قولنا : سيفٌ وغَضَبٌ وحُسام .

وقال آخرون : ليس منها اسمٌ ولا صفةٌ إلا ومعناه غيرُ معنى الآخر .

قالوا : وكذلك الأفعالُ نحو مضى ودَهَب وانْطَلَق وقَعَد وجَلَس ورَقَد ونام وهجَعوا : ففي قعد معنى ليس في جلس وكذلك القول فيما سواه وبهذا نقولوهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

واحتجَّ أصحابُ المقالة الأولى بأنه لو كان لكل لفظةٍ معنى غيرُ الأخرى لما أمكنَ أن

نعبّر عن شيء بغير عبارة وذلك أنا نقول في (لا ريب فيه) : لا شكّ - فيهمفلو كان الريبُ
غيرَ الشكّ لك انت العبارةُ